

إذا الشعب يوماً
أراد الحياة
فلا بد أن يستجيب
القدر

الإرادة

نشرية سياسية إخبارية جامعة



جون 2010

العدد الرابع عشر

المدير المسؤول: محمد جمور

الموقع : www.hezbelamal.org/alirada

البريد الإلكتروني : alirada@hezbelamal.org

أوقفوا قرصنة العصر

في فجر يوم الاثنين 31 ماي 2010 أقترب الجيش الصهيوني جريمة نكراء ضد مدنيين عزل قتل منهم وجرح العشرات واختطف المئات واقتاد سفنهم إلى ساحل فلسطين المحتلة.

ويهمنا أن نسجل المعطيات التالية حول هذا الحدث:

- لقد تمّ هذا الاعتداء الاجرامي بقوات عسكرية ضخمة بحرية وجوية في مواجهة سفن مدنية.
- استهدف هذا الاعتداء مواطنين عزل من بلدان متعددة ومن جنسيات مختلفة جمع بينهم التضامن الانساني ضد الحصار الظالم المضروب على الشعب الفلسطيني في غزة.
- لقد تمّ هذا الاعتداء في عرض المياه الدولية بالبحر الأبيض المتوسط في تجاوز واضح لكل القوانين الدولية.

وبناء على كل ذلك فإن حزب العمل الوطني الديمقراطي بتونس يدين بشدة هذه الجريمة النكراء، ويدعو كل الأحزاب التقدمية وكل المنظمات الحقوقية والإنسانية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني المحلية والعربية والدولية للتحرك الفوري للتنديد بهذه الجريمة ومحاسبة مقترفيها أمام الهيكل القضائية الدولية، كما يدعو الحكومات العربية للوقوف بحزم ضد هذا الاعتداء. ويدعو إلى تسيير فعاليات الاحتجاج والتنديد بهذه الجريمة حتى تعم كل أصقاع الدنيا وكل الأوساط نصرة للحرية والعدل والتحرر الوطني في فلسطين، ورفضاً لجرائم القتل التي ما فتئ هذا الكيان الغاصب يرتكبها منذ أكثر من ستين سنة. ويهيب حزبنا بكل الأحزاب العمالية واليسارية والوطنية لتكون في طليعة هذه التحركات، ويدعوها للانحام بكل المدافعين عن قضايا العدل والحرية ومناهضة نوازع الحروب العدوانية، التي يشنها الصهاينة بالتنسيق تام مع حماتهم الامبرياليين وعلى رأسهم الامبريالية الأمريكية. كما يدعو إلى تحريك كل أليات الاحتجاج والمساءلة في سائر المنظمات والمحافل الإقليمية والدولية للتصدي الشامل لقرصنة العصر وتحميلهم مسؤولية جرائمهم والعمل للقضاء على النظام الصهيوني العنصري، نظام الاحتلال والاستيطان، نظام جدار العار، جدار الفصل العنصري، نظام الجرائم ضد الإنسانية.

لا للتطبيع، نعم لكسر الحصار

الحرية لفلسطين

تسقط الصهيونية

تسقط الامبريالية

الذكرى الخامسة لتأسيس حزب العمل الوطني الديمقراطي

تحقيق مطالبهم المشروعة في الشغل القار وتحسين الأجور وتحسين ظروف العمل وتحقيق تأمين صحي واجتماعي بما يكفل العيش الكريم لكل أبناء وطننا.

كما تحمل الحزب المسؤولية في الدفاع عن مطالب الحركة الاجتماعية بالحوض المنجمي التي طالبت بالشفافية والتساوي إزاء القانون، وطرحت بعمق قضايا التنمية الجهوية للجهات المحرومة وقضايا الحق في الشغل والبيئة السليمة وذلك عبر وسائل نضالية مدنية وسلمية.

كما ساند النضالات الديمقراطية للمنظمات التي دافعت على استقلاليتها سواء الجمعيات المهنية للمحامين والقضاة والصحافيين أو الجمعيات والروابط مثل رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان وجمعية النساء الديمقراطيات والاتحاد العام لطلبة تونس وكل الهيئات المكونة لنسيج المجتمع المدني.

وتأكيدا لتمسكه بحقه في العمل السياسي المدني اتخذ الحزب قرار المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية الرئاسية والتشريعية في سنة 2009 ودعم المشاركات الوطنية المستقلة في الانتخابات البلدية سنة 2010، ورغم صعوبة الظروف المحيطة بتلك الاستحقاقات وسعي الحزب الحاكم للاستئثار بمواقع القرار وتعمده إقصاء المعارضة الجدية ورسم ملامح المشهد السياسي وفق رغبة باتت تتناقض باستمرار مع الواقع الميداني المتغير والزاهر بالتطلعات الديمقراطية الحقيقية. رغم كل ذلك فقد مارس الحزب مع المواطنين المتطلعين للمشاركة في الحياة السياسية المدنية ومع القوى السياسية التي التقت معه في الممارسة العملية، مارس المشاركة النضالية في تلك الاستحقاقات وشكل مناضلو الحزب وأنصاره عديد القوائم التشريعية والبلدية وترأسوا بعضها في مناطق الشمال والساحل والجنوب، وخصتهم الجماهير بالثقة والاحترام. الأمر الذي حرك بالفعل السواكن وفتح مجالات عديدة للنشاط السياسي الإيجابي ودفع الجماهير لخوض المعارك المجدية والممكنة والتي برز فيها الوجه النضالي الشجاع للمواطنين في مختلف جهات البلاد. وبذلك ازدادت تقاليد القطع مع الاستقالة ترسخا، وتدعمت بوادر استنهاض طاقات الفعل السياسي الإيجابي رغم محاولات الإحباط ذات المصادر المتعددة.

ورغم أن الاستحقاقات لم تفرض ظاهريا إلى أي تغيير في المشهد السياسي بحكم التحكم المسبق والمتعسف في مكوناته وحدوده من قبل السلطة. إلا أنها بينت التناقض الصارخ بين واقع الركود المفروض وحقيقة الحراك المجتمعي الواعد، ونحن نرى بهذه المناسبة أنه أن الأوان

أيتها المواطنات أيها المواطنون، نحيا هذه الأيام الذكرى الخامسة لتأسيس حزب العمل الوطني الديمقراطي، ففي يوم 29 أفريل من سنة 2005 تقدمت الهيئة التأسيسية لوزارة الداخلية بالملف القانوني للحصول على تأشيرة الحزب.

وقد كان ذلك الحدث الهام تتويجا لنضال أفواج متعاقبة انخرطت منذ بداية سبعينات القرن الماضي في العمل السياسي الوطني التقدمي، في مختلف ساحات النضال ومجالات النضال من أجل بديل وطني ديمقراطي. ولا يسعنا إلا أن نعرب عن عميق تقديرنا لكل من ساهم في هذه التجربة التاريخية منذ بدايتها إلى يومنا هذا مهما كان حجم تلك المساهمة ومهما كانت مدتها، كما أننا نخص بالاجلال كل من ضحى من أجلها إلى حد الاستشهاد من أمثال الرفيقيين حمادي زلوز وعمارة الفرجاوي شهداء النضال الوطني والاجتماعي، في سنوات الجمر، وكل من عملوا حتى الرمق الأخير من حياتهم لتجسيد المشروع الوطني الديمقراطي الطموح من أمثال الرفيقيين عبد الله الهمامي ودغبوج العابدي.

يا أبناء ويا بنات تونسنا الحبيبة،

لقد انخرط حزب العمل الوطني الديمقراطي ومنذ تأسيسه في النضال السياسي والاجتماعي وكانت البداية في جوان 2005 عندما نشط الحزب إلى جانب عديد القوى الوطنية والتقدمية في التصدي لمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي أطلقه آنذاك المحافظون الجدد بهدف إعادة تشكيل خارطة السياسية في سائر الأقطار العربية وبلورة بدائل سياسية تحافظ على مصالح الامبريالية الأمريكية وتؤمن استمرار هيمنتها على كامل المنطقة. وفي هذا السياق ساهم حزبنا بصورة نشيطة وفاعلية في بناء "المبادرة الوطنية من أجل الديمقراطية والتقدم" التي خاضت العديد من النضالات الديمقراطية والوطنية وانحازت إلى قضايا ومطالب وطموحات الفئات الشعبية الواسعة والجهات المحرومة.

وفي هذا الإطار ساهم الحزب إلى جانب كل القوى الوطنية في مساندة التصدي للاعتداءات الصهيونية المتكررة وخاصة منها العدوان على لبنان في صائفة 2006 والحرب الاجرامية على غزة في (2008-2009).

وأولى الحزب اهتماما خاصا للملفات الاجتماعية ووقف بثبات إلى جانب العمال وعموم الأجراء وممثلهم النقابيين وجماهير الشباب والنساء في نضالاتهم من أجل

* ولا يفوت حزب العمل في الأخير أن يتوجه بالتحية والشكر لكل المناضلين والأنصار، وكل الشخصيات والأحزاب والمنظمات التي ساندت طوال خمس سنوات المنقضية حقه في العمل القانوني. ويجدد لهم العهد على المضي قدما على درب الحرية والعدالة الاجتماعية والتقدم والمساواة.

تونس في 28 ماي 2010

رئيس الهيئة التأسيسية لحزب العمل الوطني الديمقراطي

عبد الرزاق الهمامي

الملتقى الشيوعي العالمي

اجتمع ايام 14 و15 و16 ماي الجاري في مدينة بروكسيل البلجيكية 41 حزبا شيوعيا وعماليا من 37 دولة وذلك في اطار الملتقى الشيوعي العالمي في دورته الـ 19 التي تدارست هذه السنة موضوع: " الأثار المترتبة عن الازمة الاقتصادية ودور الاحزاب الشيوعية". ومثل الرفيق محمد جمور حزب العمل الوطني الديمقراطي في الملتقى الذي ينظمه حزب العمل البلجيكي والذي يشارك حزبنا في اشغاله للمرة الرابعة منذ تأسيسه سنة 2005 .

وصاغ المشاركون نصا ختاميا عاما عنوانه "الأحزاب الشيوعية في مواجهة تفاقم أزمة النظام الرأسمالي". كما اعتمدوا ثلاثة تقارير خاصة اكثروا في اولها على تجديد تضامنهم مع كوبا وفي ثانيها على مساندهم للشعوب المقاومة في فلسطين والعراق ومع الاحزاب العمالية والشيوعية في تونس والجزائر والمغرب وطالبوا حكومات هذه البلدان باحترام حق الاحزاب في العمل القانوني وبايقاف التضييقات والعراقيل امام نشاطها. كما تضامن المشاركون في التقرير الثالث مع عمال مناجم مدينة ميجدوريتشيسك الروسية، ضحايا الحوادث المنجمية وقمع الدولة. كما ارسل المجتمعون برفقة تضامن مع الحزب الشيوعي اليوناني تمت قراءتها يوم 15 ماي خلال المظاهرة الحاشدة التي شهدتها مدينة اثينا.

وحدد المشاركون في نهاية اشغالهم موضوع الندوة المقبلة والذي سيكون "بناء وتدعيم الاحزاب الشيوعية خلال أزمة النظام الرأسمالي".

للانتباه لمؤشرات هذا الحراك والتفاعل الايجابي معها حتى لا يزداد الاحتقان ولا تتطور النزعات الاجتماعية السلبية مثل الميل للتعصب والعنف لما نشهده في ملاعب كرة القدم فضلا عن عديد مظاهر الانحراف التي تتغذى من كابوس الانغلاق وانتشار انعكاسات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في ظل أفق ضبابية تلف كامل جوانب المرحلة القادمة.

ومهما يكن من أمر فإن حزب العمل الوطني الديمقراطي يبقى متعلقا بالمبادئ الأساسية التي انبنى عليها وفي طليعتها التأكيد على العدالة الاجتماعية، وتفعيل حق المواطنة وإقرار المساواة بين الجنسين وتحقيق شفافية المعاملات والتمسك باستقلالية القرار الوطني وهو يطمح في هذا الاطار لإقامة تحالف تقدمي مدني يكتسب القدرة على التأثير السياسي في مجريات الأمور والفعل الايجابي في نحت مستقبل تحرري وتقدمي للبلاد في أفق الاستحقاقات المقبلة.

وبهذه المناسبة فإنه يرفع المطالب التالية:

1. تمكين حزب العمل الوطني الديمقراطي من حقه في تأشيرة العمل القانوني حتى يلعب دوره كاملا في تأطير المواطنين والإسهام في بلورة حياة سياسية مدنية تقدمية.
2. رفع العراقيل عن نشاط كل الأحزاب المدنية الراجعة في النشاط القانوني ورفع التضييقات على كل الأحزاب المدنية القائمة والجمعيات وهيئات المجتمع المدني وتمكينها وتمكين صحافتها من التمويل المالي العمومي.
3. سن عفو عام وإطلاق سراح الطلبة المسجونين لأسباب نقابية وإيجاد حل نهائي لملف الحوض المنجمي يعيد المسرحين إلى وظائفهم ويرسي حولا عادلة لملف البطالة والتنمية بتلك الجهة.
4. إعداد مراجعة شاملة للقوانين المنظمة للعمل السياسي المدني بما يخدم رفع القيود والتضييقات على حق المواطنين في تسيير الشأن العام، والارتقاء نحو مشهد سياسي تعددي حقيقي، متوافق مع الحراك الاجتماعي القائم.
5. تعبئة كل الجهود الوطنية لحل مشكل التشغيل من خلال تشجيع مبادرات أصحاب المشاريع الموجهة لإحداث مواطن الشغل وتوفير الموارد الجبائية الضرورية لخدمة أهداف التنمية، وتحصيلها من الأداء التصاعدي على الثروات، والمحافظة على القطاع العام وتطويره وتأهيله ليقود عملية التنمية وتوفير مواطن الشغل.

بيان 1 ماي

ويضمن تعليماً جيداً وناجحاً لابنائهم في مؤسساتنا التعليمية العمومية.

كما من حقهم أن ينعموا بالحرية وممارسة كافة حقوق المواطنة والمساهمة النشيطة في تسيير شؤون البلاد حاضراً ومستقبلاً، وهذا يقتضي من السلطة أحداث انفراج سياسي حقيقي يزيل أجواء الاحتقان وانسداد الأفق.

إن إطلاق عفو عام يطوي صفحة أحداث الحوض المنجمي ويعيد المفصولين إلى وظائفهم، ويطلق سراح الطلبة الموقوفين ويزيل أسباب التوتر، بات أمراً ضرورياً.

كما يجب إطلاق حرية التنظيم لكل من يرغب في العمل السياسي المدني القانوني، وإطلاق حرية الإعلام والتعبير، حتى تتمكن الطبقة العاملة وكل جماهير الشعب من ممارسة حقوقها السياسية والاجتماعية كاملة، لتساهم في نهضة البلاد ورقياً.

كما أنه من واجبنا اليوم أن نرفع راية المساندة لنضالات جماهيرنا العربية في فلسطين والعراق ضد الاحتلال الامبريالي الصهيوني.

ومن واجبنا كذلك رفع راية التضامن الأممي مع كل أبناء الطبقة العاملة في كل أرجاء الدنيا، ومع شعوب الأرض وأمها المضطهدة في نضالها العادل ضد الاستغلال والاضطهاد والحروب العدوانية أينما كانت.

إتينا نرفع اليوم راية الأمل والنضال ضد الإحباط والإستسلام واليأس.

المجد للشهداء وأبطال التحرر من الاستغلال والاستعمار.

النصر للعدل والحرية ولنضالات الإنسانية من أجل التقدم.

تونس في 01 ماي 2010

حزب العمل الوطني الديمقراطي

اليوم تحنفل الطبقة العاملة وكل الكادحين بعيد العمال العالمي تخليداً للنضالات العمالية منذ أحداث "شيكاغو" المجيدة في الأول من ماي 1886.

وبهذه المناسبة يتقدم حزب العمل الوطني الديمقراطي وهو يحيى الذكرى الخامسة لتأسيسه بالتهنئة والتحية النضالية لكل العمال ويقف إجلالاً لتضحيات أبطال الطبقة العاملة وشهادتها في مختلف ساحات النضال.

اليوم يرفع حزب العمل صوته عالياً دعماً للمطالب العمالية المشروعة وفي مقدمتها الحق في الشغل القار وفي ظروف تحفظ الكرامة الإنسانية للعمال، في وقت باتت فيه البطالة كابوساً يهدد آلاف العاطلين من أبناء تونس، وخاصة في الجهات المحرومة ومن جماهير النساء والشباب، وهو ما يجعل الكثيرين منهم يقعون فريسة لأنماط التشغيل الهشة ويسقطون ضحية السمسة باليد العاملة التي تسمى مناولة.

كما يدعم حزبنا مطالب العمال في تحسين أجورهم والتصدي لغلاء المعيشة وذلك بإيجاد آلية تراقب تطور الأسعار، وتوقف تصاعدها، يكون ممثلو العمال طرفاً فيها.

إن تحقيق هذه المطالب مشروط بضمان حرية النشاط النقابي المستقل الديمقراطي والمناضل في إطار الاتحاد العام التونسي للشغل.

إن مواجهة الانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية التي هي أزمة النظام الامبريالي برمتها تقتضي تجنب سياسات تحميل الأجراء تبعات هذه الأزمة، ومواجهة ذلك بالدفاع عن اقتصاد موجّه لخدمة مصالحنا الوطنية، وتلبية احتياجات شعبنا، يكون للقطاع العام دور استراتيجي فيه، قادر على توفير الغذاء والخدمات العامة، من مظلة اجتماعية تشمل التأمين على المرض والتأمين ضد البطالة والسكن والتنقل والتعليم لكل أبناء الشعب.

إن مراجعة السياسة الجبائية لتوفير موارد إضافية لمجابهة هذه المتطلبات باتت ضرورية، وذلك باقرار اداءات تصاعديّة على الثروة، حتى لا يبقى الأجراء وحدهم متحملين الجزء الأكبر من الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

إن من حقّ العمال اليوم في عيدهم أن يتطلعوا إلى مجتمع يوفر العيش الكريم لهم ولعائلاتهم،

قراءة في التحركات الاجتماعية

جانفي وديسمبر 2009. كما أجبر 70116 عاملا على أن يخفضوا من ساعات عملهم بين 5 ساعات و 24 ساعة في الأسبوع الواحد كل ذلك دون أن يتلقوا تعويضا عن النقص في الأجور.

فيما يتعلق بالحراك الاجتماعي يلاحظ ما يلي :

1- أرتفع عدد الإضرابات من 382 (عام 2007) إلى 412 (سنة 2008) ليتراجع إلى 361 (في 2009)

2- تنامي عدد الاعتصامات في المؤسسات خلال تلك الفترة من 27 إلى 28 ليصل إلى 36 اعتصاما من سنة إلى أخرى.

I- الإضرابات

ما يلاحظ أن الإضرابات كانت أكثر في القطاع الخاص من الإضرابات في القطاع العام (76 % في 2007 و 92% عام 2008 و 89% في 2009)

والملاحظة الثانية هو أن ثلثي الإضرابات تقريبا حصلت في القطاع الصناعي (بين 64 و 66 %).

وفيما احتل قطاع الخدمات المرتبة الثانية من حيث عدد الإضرابات (31% و 34% و 25% على التوالي بين 2007 و 2009) أما قطاع الفلاحة فشهد أضعف نسبة من الإضرابات.

نشير كذلك إلى أن الإضرابات غير المسبوقه بتنبهه تمثل قرابة 80% من جملة الإضرابات خلال السنوات الثلاثة المعنية (2007 : 75,7% / 2008 : 78% / و 2009 : 78%).

ويبرز الجدول التالي تطور عدد الإضرابات وعدد المؤسسات المعنية بالاضرابات وعدد العمال المشاركين فيها وعدد الأيام التي لم يقع اشتغالها.

أصدر قسم الدراسات والتوثيق للاتحاد العام التونسي للشغل دراسة حول نزاعات الشغل الجماعية في تونس ما بين 1998 و 2009 في نهاية مارس 2010. وهو عمل تآلفي اعتمد التقارير التي تصدرها الإدارة العامة لتفقدية الشغل.

وقد اخترنا في "الإرادة" أن نركز على المعطيات الخاصة بالفترة الممتدة من 2007 إلى 2009 وهي الفترة التي شهدت بداية الأزمة (جويلية 2007) واحتدادها خلال عامي 2008 و 2009.

نشير في البداية إلى أن البيانات الرسمية تؤكد أن الأزمة أضرت خلال سنة (من ديسمبر 2008 إلى ديسمبر 2009) بـ 287 مؤسسة منها 97 تونسية و 61 فرنسية و 50 إيطالية و 29 ألمانية. وهذه المؤسسات تتوزع أساسا على القطاعات التالية:

- الخياطة والنسيج (143 مؤسسة)
- الإلكترونيك والأسلاك الكهربائية (55 مؤسسة)
- تحويل البلاستيك (22 مؤسسة)
- الجلود والأحذية (21 مؤسسة)
- مهن مختلفة (17 مؤسسة)

مع الملاحظ أن عدد المؤسسات التونسية التي تضررت قد تضاعف أربع مرات خلال سنة إذ كان لا يتجاوز 24 مؤسسة في ديسمبر 2008 ليصبح 97 مؤسسة في موفى 2009.

وتؤكد نفس البيانات الرسمية أن 76.865 عاملا تضرر بشكل أو بآخر من هذه الأزمة منهم 4213 فقدوا عملهم ومورد رزقهم.

هذا وأحيل 10927 عاملا على البطالة الفنية يعملون في 42 مؤسسة لمدة تتراوح من 10 أيام و 60 يوما بين

المؤشر	سنة 2007	سنة 2008	سنة 2009
عدد الإضرابات	382	412	361
عدد المؤسسات التي شملتها الاضرابات	314	280	243
العدد الجملي للعمال بالمؤسسات	258.236	155.082	105.964
عدد العمال المشاركين في الإضرابات	98.310	51.377	45.758
نسبة العمال المشاركين في الإضرابات	34,47%	33%	43%
عدد الأيام الضائعة	107.515	76.341	121.126

أما توزيع الإضرابات حسب القطاعات فيبرزها الجدول عدد 2 الموالي

جدول توزيع الإضرابات حسب القطاعات

القطاعات	2007	2008	2009
	العدد	العدد	العدد
	%	%	%
نسيج وملابس وأحذية	92	23	30
صناعات معدنية وميكانيكية	43	13	13
منشآت عمومية	38	7	4
البناء والأشغال العامة	21	9	5
صناعة مواد البناء	15	4	2,5
الفلحة	14	3	8,6
المناجم والمقاطع	12	2	2,0
صناعات كيميائية	12	7	5,3
الجملة	392	142	100

تؤمن سلامة العمال وتقييم من الحوادث والأخطار المهنية. وتحلل الإحتجاجات على طرد النقابيين أو مضايقتهم وكذلك طرد الأجراء من طرف الأعراف (وهو ما عبر عنه بالتضامن العمالي) المرتبة الثالثة في أسباب الإضرابات.

أما أسباب الإضرابات فيبرزها الجدول الثالث الموالي. وهو يؤكد أن عدم صرف الأجر أو المنح أو عدم إحترام مقاديرها أو عدم صرفها في آجالها القانونية أو عدم تطبيق القوانين أو الاتفاقيات المشتركة بخصوص الأجر والمنح هو السبب الأول للإضرابات. يليه عدم توفر ظروف عمل لائقة

جدول رقم 3 أسباب الإضرابات بالنسب

الأسباب	2007	2008	2009
صرف الأجر والمنح	49	60	43
تحسين ظروف العمل	27	12	28
التضامن مع العمال	15	20	14
تحسين العلاقات المهنية	9	8	12
أسباب أخرى	0	0	3
المجموع	100	100	100

ما يجب ملاحظته أن القطاعات التي شملتها الإعتصامات هي النسيج والملابس والصناعات المعدنية والميكانيكية والسياحة والبناء والأشغال العامة والخدمات والمناولة وهي قطاعات تتسم كلها بهيمنة أشكال التشغيل الهشة وتبديني الأجر والتغطية الإجتماعية وكذلك بتواجد مستثمرين أجانب.

نعقد أنه أن الأوان لكي يتضمن تشريع العمل (مجلة الشغل والاتفاقيات المشتركة) حماية أنجع لحقوق الأجراء وردعا أكبر للمؤجرين الذين يرفضون إحترام الحقوق الدنيا التي يتمتع بها الأجراء من ذلك تجريم الإعتداء على الحق النقابي وتطبيق خطايا تأخير على كل مؤجر لا يدفع أجر ومنح الأجراء في آجالها وحسب الترتيب القانونية أو الاتفاقية الناقدة.

II - الإعتصامات

تمثل الإعتصامات شكلا راق من النضالات العمالية ويعتبرها الأعراف شكلا عنيفا من النضال العمالي لأن الأجراء يقرون البقاء في أماكن العمل وتعطيل الإنتاج أحيانا إلى حين يقبل العرف بالجلوس معهم حول مائدة التفاوض أو الاستجابة لمطالبهم.

ولأنهم يعتبرون أن الإعتصام اعتداء "صارخا وخطيرا" على الملكية الفردية فإنهم لا يتورعون عن الإستجداد بالقوة العامة لإخلاء مؤسساتهم بل يذهب البعض منهم إلى حد رفع شكاوي ضد العمال.

في الواقع، يلجأ الأجراء للإعتصام نتيجة الخرق الفضيع للقانون أو للاتفاقيات المشتركة القطاعية وخاصة عدم صرف أجرهم أو منحهم التي تمثل بالنسبة إليهم ولأفراد عائلاتهم المصدر الوحيد للرزق والعيش.

متابعات متابعات متابعات متابعات متابعات

و30 من مجلة الشغل هذا الاستغلال الذي تضرر منه عشرات آلاف العمال تماما مثلما تضرر منه الاقتصاد الوطني.

* سماسرة اليد العاملة ينتعشون:

يعتبر التعديل الذي أدخل على عقد الشغل أثناء المفاوضات الاجتماعية الأخيرة لا سيما في ما يتعلق بأولوية التشغيل أهم إنجاز حققه الاتحاد العام التونسي للشغل في الجولات التفاوضية الأخيرة لما له من تأثير على الحد من هشاشة التشغيل التي انتشرت كانتشار النار في الهشيم في العقد الأخير خاصة أنه ليس من السهل أن يترك صاحب المؤسسة مركز عمل شاغر لمدة 6 أشهر إذا رغب في إنهاء عقد الشغل كما ينص على ذلك التعديل الأخير.. إلا أن الأعراف وبعد أن ورطتهم منظماتهم ووضعهم في هذا المأزق الذي سيفرض عليهم الترسيم الآلي للعمال، هرعوا كعادتهم لإيجاد الحيل للتهرب من احترام مقتضيات أولوية التشغيل. فعمدوا إلى التعاقد مع سماسرة اليد العاملة المسماة "المناولة" وذلك كلما انتهى عقد العامل مع الشركة المستفيدة فيتم تحويل عقده على اسم شركات أغلبها وهمية وقائمة الشركات التي بدأت في الأشهر الأخيرة التعامل مع هؤلاء السماسرة لا تحصى ولا تعد، وفيها ما هو مهيكّل نقابيا ومن هو غير مهيكّل وهو السواد الأعظم للأسف من المؤسسات وإن تمكنت النقابات أو البعض الغالب منها من التصدي للأعراف الذين حاولوا الالتفاف على القانون الجديد ونجحت العديد من النقابات في إبقاء العقود الشغلية مع الشركات المستفيدة إلا أن البعض الآخر والتي لا توجد بها نقابات تبقى حتما خارج دائرة الاتحاد العام التونسي للشغل وبالتالي خارج القوانين والتشريعات الشغلية والاعتقاد السائد هو أن سماسرة اليد العاملة انتعشوا بشكل كبير وازداد عدد المؤسسات المتعاملة معهم مثلما ازداد عدد السماسرة وهو ما يجعل وسيجعل نسبة عالية جدا من العمال والعمالات في أوضاع مهنية شبيهة بأوضاع الطبقة العاملة عند ظهور الصناعة تلك الأوضاع الشبيهة بوضع العبيد تعرف بالرؤية على محدوديتها، ولا تعكس حقيقة المجهود المبذول من طرف العامل ولا تعكس مستوى الكفاءة المهنية المكتسبة لديه.

ظروف عمل قاسية تفتقر لأبسط قواعد الصحة والسلامة المهنية، والعمال عليه أن يعمل ويصمت وإلا وجد نفسه خارج المؤسسة، غياب التغطية الاجتماعية وهو ما يفسر أيضا العجز الذي باتت تشكو منه الصناديق الاجتماعية. غياب المنح والرخص السنوية وإجبار العمال على العمل أيام الراحة الأسبوعية وأيام الأعياد الدينية إن اقتضى الأمر ذلك..

وكان حريا بالاتحاد العام التونسي الاستفادة من هذا التعديل عبر القيام بحملات توعوية وتحسيسية قصد رفع نسبة الانتساب وجلب العمال إلى حضيرة المنظمة الشغلية، والعمل على هيكلة الشركات.

وهو ما يدعو الاتحاد أولا إلى ضرورة تفعيل لوائح مؤتمراته الداعية لمقاومة غول "المناولة" مقاومة جماعية وليس جانبية محدودة التأثير والفاعلية مثل التلويح بحمل الشارة الحمراء في قطاع معين أو تنظيم حملة في جهة معينة ومعزولة - التركيز في المفاوضات الاجتماعية القادمة على مسألة "المناولة" وتوضيح ما علق بها من ليس وتأويل. وما المقصود بمناولة العمل ومناولة اليد العاملة و إيجاد آلية قانونية تحد من استغلال الفصول 28، 29

* أعراف فوق القانون:

يعتبر وكيل شركة "كاتشكي كومبونت تونس" بزغوان وهو ألماني الجنسية نفسه فوق القانون والمؤسسة التي يديرها منذ أكثر من 16 سنة خارج القوانين والتشريعات الشغلية. إذ عمد ومنذ أن بلغه نبأ اعتزام العمال والعمالات الانخراط في الاتحاد العام التونسي للشغل بالبحث عن العناصر التي كانت وراء الدفاع لبعث نقابة أساسية وبعد أن عرف هؤلاء "الزعماء" قام بطردهم جميعا إلا أن هذا لم يثنى العمال عن مواصلة تجربتهم وعقدوا مؤتمرهم واختاروا العناصر التي طردها العرف، كما أن رد العمال فاق المتوقع وكان في منتهى الجرأة والمسؤولية فأضربوا عن العمل ورفضوا العودة إليه دون أعضاء النقابة الوليدة وما كان على العرف إلا الاستجابة لطلبهم وأعادهم إلى سالف عملهم بعد سلسلة من الجلسات معه. وفور عودتهم قام أعضاء النقابة بتقديم لائحة مطالب اقتصرت على ثلاث مطالب من بين أكثر من 10 مطالب وكان في طليعتها ترسيم العمال الذين يعملون منذ زهاء الـ12 سنة بعقود وهو ما يعد إخلالا لمقتضيات الفصل 6/4 من مجلة الشغل، إلا أن وكيل هذه المؤسسة واصل تعنته ورفضه لهذا المطلب الأساسي الذي سيضمن ترسيم هؤلاء العمال مما استوجب إصدار برقية التنبيه باضراب أولي تعهد أثناءها بالنظر في وضعيتهم ولكنه لم يفعل شيئا بل قام بحملة تشكيك ضد النقابة الأساسية والاتحاد العام التونسي للشغل. وهو ما جعل الاتحاد الجهوي للشغل يصدر من جديد برقية التنبيه بالاضراب ورفض العرف على اثرها حضور الجلسة الصلحية التي أقيمت بمركز ولاية زغوان رغم حضور كل الأطراف الأخرى. ومنذ الصباح الباكر لليوم الأول من الاضراب وكعادة نقابي جهة زغوان وخاصة أعضاء الاتحاد الجهوي كانوا متواجدين حتى قبل قدوم العمال والعمالات وقد فوجئوا بما شاهدوه حيث وفدت عناصر غربية عن المؤسسة وهم أكثر من 20 شخصا يتمتعون ببنية جسدية قوية مسلحين بهروات وسلاسل، وذلك على مرأى ومسمع من رجال الأمن وهو ما استفز النقابيين الحاضرين وطلبوا من الأمن طرد هؤلاء الغرباء إلا أن أعوان الأمن تعاطوا مع المسألة بنوع من اللامبالاة وهو ما جعل النقابيين يدخلون في مواجهة كلامية مع العصابة وسرعان ما تحولت إلى تبادل العنف وتحول موقع الاضراب إلى حلبة ملاكمة ووسط أجواء امتزج فيها تبادل العنف مع الصراخ ورفع الشعارات التي كانت تنادي بحياة الاتحاد العام التونسي للشغل وباحترام القانون. وأمام استئصال النقابيين الذين كانوا يدافعون عن قضية مشروعة والتصدي لعرف داس القوانين لمدة 16 سنة ولم يكفه ما توفره الدولة من امتيازات وإعفاءات خيالية، حتى وصل به الأمر لتجيش عصابات لتعنيف العمال. وفي حدود الساعة الحادية عشرة من ذلك اليوم تمت دعوة جميع الأطراف في جلسة استعجالية بمقر ولاية زغوان حضرها هذه المرة وكيل المؤسسة، وبإشراف والي الجهة والمعتمد الأول ومعتمد الشؤون الاجتماعية وهو ما أفضى إلى حل أرضى الطرف النقابي وقبله العرف على مضم.

مؤشرات عن الاقتصاد التونسي

(3) يؤكد العديد من الخبراء الإقتصاديين أن الأزمة الإقتصادية الأوروبية لم تبلغ مرحلتها النهائية بل إنها سستفحل تحت تأثير الأزمة العميقة التي تواجهها العديد من بلدان الإتحاد الأوروبي هذا الوضع جعل أصحاب رأس المال العاملين في القطاع الصناعي الموجه للتصدير (خاصة العاملين في قطاعات الملابس الجاهزة والأحذية، والإلكترونيك والكهرباء ومكونات السيارات) يعيشون حالة من الإشتغال لانهم يخشون من تراجع الطلب الأوروبي من منتوجات هذه القطاعات بعد أن ارتفع خلال الثلاثي الأول من هذا العام.

(4) تنفيذ المعطيات الرسمية المتعلقة بالثلاثة أشهر الأولى من سنة 2010 أن التوريد والتصدير تطور بالنسبة للقطاعات الصناعية المصدرة على النحو التالي:

القطاع	نسبة تطور الواردات %	نسبة تطور الصادرات %
النسيج والملابس	+ 7,8	+ 2,1
الجلود والأحذية	+ 14,9	+ 12,7
صناعة ميكانيكية وكهربائية	+ 39,4	+ 33
صناعات الكترونية	+ 41,7	+ 37

(5) عقد رؤساء منظمات الأعراف ورؤوس الأموال في البلدان الخمسة المغاربية (موريطانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا) اجتماعا بتونس في بداية شهر ماي توجوه بقاء صحفي يوم 10 ماي توجهوا خلاله إلى المسؤولين السياسيين والإداريين في هذه البلدان يدعوهم بموجبه إلى فتح شامل للحدود والغاء العراقيل بين الدول الخمسة كخطوة نحو إقامة منطقة إقتصادية وتجارية مغاربية كما أكد وأن غياب هذه المنطقة يسبب لبلدان المنطقة خسارة بـ 2% في نسبة نموها و يحرم 200 ألف شاب عاطل عن العمل من فرصة الحصول على موطن شغل وتمخص هذا الاجتماع عن عدة توصيات كما تقرر عقد 5 لقاءات إقتصادية مغاربية في العام المقبل حول المواضيع التالية:

- المصارف والتمويل والتأمين (بالمغرب)
- الطاقة (بالجزائر)
- الاتصالات وتقنيات المعلومات (تونس)
- الفلاحة والصيد البحري (موريطانيا)
- البناء والأشغال العامة والبنية التحتية (ليبيا)

(1) يتوقع المركز الوطني للخزائط والاستشعار عن بعد أن تشهد محاصيل الحبوب في هذا العام تراجعاً بـ 40% مقارنة مع محاصيل السنة الماضية التي قاربت 25 مليون قنطار. صابة الحبوب هذه لن تتجاوز إذن 15 مليون قنطاراً مما سيدفع حتماً إلى إستيراد كميات هامة من الحبوب خلال الأشهر المقبلة. البلاد لا تزال بعيدة عن تحقيق أمنها الغذائي ولا يمكن تفسير ضعف الصابة بالعوامل الطبيعية وحدها. وعلى كل حال فإن الإنسان قادر على التغلب على الصعاب والطبيعة وقهرها متى توفر له الظروف الملائمة.

(2) بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي بالدينار التونسي 1,507 ديناراً، فيما تراجع سعر صرف الأورو إلى 1,860 ديناراً.

علماً وأن الأورو قد تراجع في الأشهر الأخيرة أمام الدولار الأمريكي نتيجة الأزمة المالية والاقتصادية الخانقة التي تعرفها بعض البلدان الأوروبية كالليونان وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا.

انخفاض الدينار التونسي تجاه الدولار الأمريكي ستكون له الانعكاسات التالية :

- أ- ارتفاع تكلفة واردات النفط ومشتقاته
- ب- ارتفاع تكلفة الواردات من الحبوب
- علماً وان هذه المواد تسعر عالمياً بالدولار
- ج- ارتفاع تكلفة المنتوجات الصناعية والفلاحية بسبب ارتفاع سعر النفط
- د- ارتفاع لتكاليف النقل بمختلف أنواعه

و- تداعيات تراجع الدينار التونسي مقارنة مع الدولار ستكون هامة في مستوى أسعار كل هذا سيؤدي حتماً إلى ارتفاع مؤشر الأسعار والتضخم وسيؤثر الميزان التجاري للبلاد سلباً كما سيرتفع حجم فوائض الديون التي اقترضتها تونس بالدولار الأمريكي.

ولن يكون لارتفاع سعر الدولار الأمريكي أثر إيجابي هام يذكر على مستوى صادرات تونس لان معظمها (حوالي 80%) يتم مع بلدان الإتحاد الأوروبي .

تراجع قيمة الأورو ستكون له آثار سلبية على الإقتصاد التونسي على مستوى مداخل الصادرات والمداخيل السياحية والمداخيل المتأتية من تحويلات المهاجرين التونسيين المقيمين بدول الإتحاد الأوروبي علماً وأن جزءاً هاماً من هؤلاء المهاجرين يلاقون صعوبات في الشغل والإقامة خلاصة القول من المتوقع أن عجز الميزان التجاري يستفحل وكما سيزداد وضع ميزان الدفعات تدهوراً.

إلى 9,250 مليون ديناراً (المصدر: صحيفة لوطان 2010/4/2 و الصباح 2010/4/24).

كما أعلن السيد صخر الماطري لوكالة رويترز أن بنك الزيتونة الإسلامي الذي أنشأه برأس مال يقدر بـ30 مليون دولارا (وسيرتفع إلى 80 مليون دولار خلال عامين) سيفتح 20 فرعا خلال هذا العام بتونس وسوسة و صفاقس.

وأعبر في النهاية عن نيته بعث تلفزيون إسلامي بعد " نجاح تجربة قناة الزيتونة الإذاعية".

(9) من بين القطاعات التي لم تطلها الأزمة في تونس قطاع توريد السيارات وبيعها، فرغم الإرتفاع المتواصل لأسعار السيارات في تونس بصورة ملحوظة فإن عدد السيارات الموردة يرتفع من سنة إلى أخرى وسجل عدد السيارات المسجلة نسقا تصاعديا عاما بعد عام.

ففي 2006 سجلت 40558 سيارة وفي 2007 سجلت 45867 سيارة وفي 2008 سجلت 48219 سيارة وفي عام 2009 تم استيراد 40210 عن طريق ممثلي صانعي السيارات، ويتوقع أن يرفع هذا العدد إلى 45000 هذا العام.

وسترتفع حصة شركة سيتي كار (التي تستورد السيارات الألمانية نوع فولكس فاجن وبورش وأودي) وشركة ألفا فورد (التي تستورد سيارات فورد) أما حصة الشركات المستوردة للسيارات الفرنسية (نوع بيجو وستروان ورينو) فإنها ستراجع وتحل شركة "النقل" المرتبة الأولى في ترتيب الموردين بـ9950 سيارة.

(10) مناولة: انتشرت السنوات الأخيرة شركات المناولة في بلادنا وهي أقرب إلى شركات سمسة باليد العاملة وهي غير منظمة قانونا ويخضع أجراؤها إلى استغلال فاحش ونقص فادح في الحماية القانونية، وأفادت مجلة "إيكو جورنال الصادرة يوم 2010/3/26 أنه توجد 60 شركة مناولة تعمل في قطاع الحراسة وسلامة المؤسسات تشغل 25000 أجيروا و50 مؤسسة تعمل في قطاع التنفيذ تشغل 40.000 أجيروا و10 مؤسسات مناولة تعمل في قطاعات أخرى توجر 10.000 عاملا.

(11) تجارة التوزيع: يساهم قطاع تجارة التوزيع بنسبة 10% من الإنتاج الداخلي الخام، وينشط به 22000 تاجر تفصيل.

كما توجد به 129 مساحة كبرى تحمل الاسماء التجارية المعروفة "مونوبري" و"المغازة العامة" و"كارفور" و"جيان"، وبعد ما كان نصيب هذه المساحات الكبرى من رقم معاملات تجارة التوزيع لا يتجاوز 5% سنة 2001 وبلغ حاليا 15%

وهذه المساحات الكبرى تجلب عددا هاما من المستهلكين وذلك باعتمادها الدعاية المكثفة والواسعة وبالتخفيض ببعض المليمات في أسعار البضائع التي تعرضها مقارنة مع أسعار البيع لدى تجار التفصيل الصغار.

فهل سيستجيب الحكام المغاربيون لنداء رجال الأعمال أم سيتجاهلونه مثلما تجاهلوا نداءات النقابات والعديد من الأحزاب السياسية المغربية؟ هل سيعجل هؤلاء الحكام بتنفيذ ما تضمنته كافة مقتضيات إتفاقية اتحاد المغرب العربي أم سينتظرون إلى أن تفرض عليهم السوق المغربية من طرف الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية خدمة لمصالحهما الاستغلالية والهيمنية؟

(6) سياحة: يساهم القطاع السياسي في تونس بنسبة تتراوح بين 12 و14% في الناتج الداخلي الخام ويوفر 400 ألف موطن شغل مباشر وغير مباشر وتنشط به 850 مؤسسة سياحية و10 ملاعب قولف و380 وكالة أسفار ويوفر 3,45 مليار ديناراً تقريبا من العملة الصعبة سنويا.

(7) تتنافس شركة جنرال إلكتروك (ذات الجنسية الأمريكية) وشركة أونسادول (ONSADOL) الإيطالية بمعية رؤوس أموال خاصة تونسية لم يفصح عن هويتها إلى حد الآن، للظفر بصفة محطة كهربائية بمدينة سوسة بتكلفة تقدر بـ380 مليون أورو (أي قرابة 750 مليون دينار تونسي)

وعلمت الإرادة كذلك أن النية تتجه إلى تمكين خواص من بناء محطة كهربائية بمدينة بنزرت لإنتاج الكهرباء ثم تبيعه للشركة التونسية للكهرباء والغاز.

هذا المشروع يؤكد التوجه الذي اختارته الدولة منذ سنوات والمتمثل في فتح جميع القطاعات الاقتصادية حتى ولو كانت استراتيجية تمثل مرفقا عاما للرأسمال الخاص تونسيا كان أو أجنبيا.

(8) أعلن رجل الأعمال محمد صخر الماطري في حديث لوكالة الأنباء رويتر عن عزمه إطلاق "عدة مشاريع اقتصادية ضخمة" من بينها مشروع سياحي لاستقبال المراكب الترفيهية (في حلق الوادي) ومشروع لتصدير زيت الزيتون العضوي في جهة سمنجة من ولاية زغوان، المشروع السياحي يتمثل في تهيئة جزء من ميناء حلق الوادي (وهو ملك للدولة) حتى يصبح مؤهلا لاستقبال المراكب الترفيهية القادمة من بلدان متوسطة.

كما يشمل المشروع إنشاء مدينة سياحية وتضم سلسلة من المطاعم الفاخرة وسوقا تقليدية ومقاهي: و الملاحظة أن مجلس وزاري نظر يوم 2010/4/23 في مثال التهيئة لمدينة حلق الوادي ودعم الفضاءات الترفيهية الموجهة للأسرة والسياح.

أما مشروع تصدير زيت الزيتون فإنه يعتمد على منتج وحدة فلاحية مساحتها 1200 هكتارا بجهة سمنجة ستشهر غراسة نوعيات جديدة من الزيتون وبناء معصرة باستثمار جملي يبلغ 13 مليار ديناراً تونسيا بعد أن قرر الترفيع في رأس مال شركة التنمية الفلاحية "الزيتونة" من 6 ملايين دينار

فمتى ستتدخل الدولة لإنقاذ صغار التجار والصناعيين والفلاحين والأجراء من أصحاب المساحات الكبرى الجشعين؟

12) سجلت شركة مونوبوري التابعة لمجموعة المبروك نموا لرقم معاملاتها بـ 21,1% إذ ارتفع من 378,371 مليون دينار عام 2009 مقابل 312,333 م د عام 2008 ، كما سجلت أرباحا بـ 14,672 مليون دينار عام 2009 بزيادة 5,9% مقارنة مع 2008.

13) نصح الخبير الاقتصادي أحمد كرم نائب رئيس "الأمان بنك" رجال الأعمال التونسيين إلى تدعيم تواجدهم في الأسواق الإفريقية خاصة وأن نسبة النمو المرتقبة في منطقة الأورو لن تتجاوز 1% هذا العام الملاحظة أن التبادل التجاري لتونس مع البلدان الإفريقية لازال ضعيفا ويمثل حوالي 5% من مجموع المبادلات التجارية لتونس.

هذه المساحات الكبرى تضر بالطبع بهؤلاء وتضر المواطنين إذ تدفع بهم إلى الاستهلاك غير المدروس والمفرط. لكنها تضر كذلك بالمنتجين (صناعيين وفلاحين) إذ تفرض عليهم شروط قاسية سواء فيما يتعلق بأسعار البيع أو بشروط دفع ثمن البضاعة التي تشتريها منهم، فهي تفرض على المنتجين أثمان بيع حد منخفضة (وهي أقل من الأثمان التي يبيعون بها إلى باقي التجار) كما أنها تتولى دفع ثمن شراء البضائع بعد مرور 90 يوما بل أحيانا 120 يوما.

هذه الممارسات تدفع بالمنتجين إلى التخفيض في أجور أجرائهم وكذلك إلى الترفيع في الأسعار مما ينجز عنه تضخم مالي.

ويؤكد عدد من المنتجين أنهم أصبحوا مهتدين بالإفلاس نتيجة الابتزاز الذي يتعرضون له من طرف أصحاب المساحات الكبرى مما يعرض أجراءهم للتسريح.

الأزمة المالية في اليونان وتداعياتها

نسبة نمو مقدرة بـ 3.2% لهذا العام مقابل 1.2% فقط لمنطقة الأورو...

وهكذا نجحت الولايات المتحدة في تصدير أزمتها وحالة الانكماش التي طالت اقتصادها إلى بقية منافسيها في الدول الأوروبية وتدل حالة ازدهار قطاع العقارات وهو المتسبب الرئيسي في الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في 2007 على ذلك.

وبخصوص انعكاس الأزمة اليونانية وانخفاض عملة الأورو على الاقتصاد التونسي، فقد صرح وزير التجارة أن التأثير متعدد الجوانب وسوف يطال الميزان الغذائي وديون التجارة وديون الحبوب (حيث لم تبلغ صابة الحبوب لهذا الموسم المستوى المنتظر) وسوف تتراجع نفقات صندوق التعويض.

ومن المنتظر أن تسجل موارد التصدير انخفاضا هاما، فضلا على أن القدرة التنافسية للمؤسسات المصدرة ستخضع في الأسواق الأوروبية الشريك الأساسي في المبادلات التجارية التونسية...

واعتبارا أن الدين العمومي يستد في غالبيته بالدولار الأمريكي الذي يشهد اتجاها في الارتفاع، فمن الأكيد أن حجم المديونية بالدينار سيرتفع إلى حدود ستساهم في تعميق العجز...

ولتمويل هذا العجز فإن الإقبال على الأسواق الرقاعية سيتدعم أكثر، وللعلم فإن هذا النوع من الافتراض الذي يتمثل في رهن سندات عمومية قابلة للتسديد دفعة واحدة عند حلول الأجل (من 10 إلى 20 سنة) بفوائض مشطة تبلغ أضعاف الدين الأصلي وهو ما يعتبر مساسا بحقوق الأجيال المقبلة.

مازالت أزمة الدين العمومي اليوناني تثير موجة من التخوف باعتبار أن تداعياتها هزت اقتصاديات عدة دول أوروبية كاسبانيا والبرتغال وإيطاليا في انتظار البقية، مما دفع المستشارة الألمانية "مركل" إلى تحذير مواطنيها من خطورة الوضع على مستقبل الاقتصاد الألماني الذي يعتبر الأقوى في أوروبا، ولا يخفى أن هذا التحذير هو بمثابة تهيئة للرأي العام لقبول مزيد من التضحيات الموجهة إنقاذاً لمصالح البورجوازية التي تحكمه.

وللتذكير فإن الأزمات الأخيرة لا تنحصر أسبابها فقط في اشكالات التصرف في النظام الرأسمالي وغياب الحكم الرشيد واعتماد سياسات اقتصادية تتنافى مع الشفافية ومتطلبات التوازنات المالية بين مؤسسات الإنتاج والتسويق بل في جوهر النظام الرأسمالي نفسه.

وبخصوص الأزمة اليونانية فالمسبب فيها أساسا الهبات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الكبرى والتمويل العمومي لرأس المال اليوناني، والنفقات المرتفعة للمساهمة في برامج التسليح للحلف الأطلسي والنفقات غير المنتجة للألعاب الأولمبية الأخيرة التي أقيمت على أرضها، وباختصار فإن اليونان - الحلقة الأضعف في الاتحاد الأوروبي، كانت بمثابة الضحية للتنافس بين البورجوازيات الأوروبية .

وكتطور سريع للأزمة اليونانية شهدت عملة الأورو هذه الأيام انهيارا محسوسا أمام كل من الدولار الأمريكي، واليان الياباني والجنه الأسترليني وصل مستويات قياسية عكست حالة انعدام الثقة لدى المستهلكين حيث تراجعت نفقاتهم بـ 1.9% في فرنسا على سبيل المثال... ومن المنتظر أن يتواصل انهيار العملة الأوروبية لفترة أخرى قد تطول. وفي المقابل فإن الولايات المتحدة خرجت المستفيدة الأولى من هذا الانهيار، فقد استرجعت عملتها الدولار عافيتها الأمر الذي مكنها من بلوغ

قراءة في الظرف الاقتصادي العالمي والقطري

1- أهم تطورات المحيط الدولي:

تميّز الظرف الاقتصادي العالمي باستمرار تداعيات الأزمة المالية العالمية على مختلف اقتصاديات دول العالم وإن كان بدرجات متفاوتة... فقد انعكست الرجة النظامية التي عرفها القطاع المالي على نسق النشاط الاقتصادي والطلب الدولي بفعل انهيار عديد المؤسسات المصرفية والمالية وتقلص السيولة، إضافة إلى انعدام الثقة لدى المستثمرين والمستهلكين على حد سواء.

ولقد تسبب ذلك في انكماش النمو في اقتصاديات البلدان المصنّعة ومراجعتة نحو الانخفاض لدى البلدان الصاعدة وفي طريق النمو لا سيما التي يرتبط اقتصادها بالتصدير وإنتاج المواد الأساسية.

وقد أثر هذا الوضع على المستوى الاجتماعي حيث بلغت نسبة البطالة عتبة 10% بل وتجاوزتها في أهم البلدان المصنّعة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، مما أثر على تطور الاستهلاك وذلك بالرغم من انخفاض مستوى الأسعار وباستثناء الصين والهند، فقد تأثرت المبادلات العالمية بالانكماش الاقتصادي الذي شهدته أهم الأقطاب التنموية في العالم، وقد أدى تقلص الطلب الخارجي بالنسبة للبلدان التي تعتمد على التصدير في منوال تنميتها والمندمجة بدرجة عالية في الاقتصاد العالمي، سواء على مستوى صادرات المنتجات المصنّعة والخدمات أو المواد الأساسية، إلى بروز صعوبات لدى المؤسسات الاقتصادية، وهو ما نتج عنه فقدان عدد كبير من مواطن الشغل في كثير من البلدان وفي القطاعات المتضررة كالقطاع المالي وقطاع السيارات وقطاع الأشغال العامة والبناء... الخ

وتقلصت من ناحية أخرى تدفقات الاستثمارات الدولية المباشرة في ظل مناخ عالمي يتسم بتراجع الثقة لدى المستثمرين، فيما شهدت أهم البورصات الدولية تراجعا لمؤشراتهما إلى أدنى مستوياتهما في الثلاثي الأول من سنة 2009. وفيما يتعلق بأسواق الصرف، فقد اتسمت بتواصل التقلبات مع ارتفاع قيمة الأورو إزاء الدولار الأمريكي بالخصوص ثم بتراجعها تراجعا مذهلا في الأشهر الأخيرة. وبالتوازي مع برامج الدفع المالي للحكومات، خاصة في البلدان المصنّعة، لمعاوضة نسق النشاط الاقتصادي، فقد تدخلت أهم البنوك المركزية لمزيد تيسير السياسات النقدية عبر تخفيض نسبة الفائدة الرئيسية التي كانت تراجعت إلى مستوى الصفر في الولايات المتحدة واليابان منذ نهاية سنة 2008.

ولإشارة فإن مجابهة انعكاسات الأزمة المالية العالمية بواسطة برامج دفع مالي هامة أدت إلى إقبال المديونية العمومية وتفاقم عجز الميزانية في عديد من البلدان وقد تحمل

كاهل هذه السياسات الطبقة الشغيلة والفئات الفقيرة... وفيما يتعلق بأسعار المواد الأساسية في السوق

العالمية، وبعد تراجع مستواها منذ نهاية سنة 2008، فقد شهدت توجهها نحو الارتفاع خاصة بداية من شهر ماي 2009، بعلاقة مع بعض مؤشرات انتعاشة الاقتصاد العالمي وتدعم الطلب الدولي.

وأقفلت أسعار النفط الخام سنة 2009 في حدود 77.93 دولار لبرميل البرنت و79.36 دولار للخفيف الأمريكي مسجلة ارتفاعا بحوالي 71% و78% على التوالي مقارنة بسنة 2008. وتعدى هذه الزيادة إلى انتعاشة الطلب العالمي واستمرار التوترات الجيوسياسية وضعف سعر صرف الدولار الأمريكي. أما بالنسبة للمواد الأساسية الأخرى، فقد سجلت الأسعار زيادة ملحوظة في سنة 2009 لتبلغ مستويات قياسية بالنسبة لبعض المواد، على غرار السكر (138%+) والنحاس (153%+) وبخصوص المعادن النفيسة، فقد بلغ سعر الذهب مستوى قياسي بـ1216 دولار للأوقية مسجلا بذلك ارتفاعا بـ27% مقارنة بنهاية سنة 2008. ويفسر هذا التطور بالخصوص، بانخفاض سعر صرف الدولار وقيام صندوق النقد الدولي ببيع كميات من الذهب للبنوك المركزية لبعض البلدان وخاصة الهند وبفقدان الثقة في عملتين المهيمنتين في العالم أي الدولار والأورو. وفيما يتعلق بالتضخم، وبعد فترة طويلة نسبيا من التراجع، عادت أسعار الاستهلاك إلى الارتفاع في أهم البلدان المصنّعة بداية من شهر نوفمبر 2009.

2- تطور الظرف الاقتصادي القطري:

اعتبارا للنسبة العالية لتبعية الاقتصاد القطري في الدورة الاقتصادية العالمية، فقد تأثر بتداعيات الأزمة المالية العالمية على مستوى تطور إنتاج وصادرات الصناعات المعملية وعلى نسق النشاط في قطاع السياحة والنقل الجوي. لذلك فإن نسبة النمو الاقتصادي لم تبلغ إلا 3.1% وهي نسبة وإن مكنت من الحفاظ على التوازنات العامة فإنها لم تكن كافية للمحافظة على عديد مواطن الشغل فضلا عن استيعاب الطلبات الإضافية لطالبي الشغل وخاصة منهم أصحاب الشهادات العليا.

وبخصوص القطاعات المساهمة في نسبة النمو المذكورة فإن قطاع الفلاحة والصيد البحري وإن مكنت الأمطار المسجلة في أغلب مناطق البلاد منذ أواخر شهر ديسمبر 2009 من التقدم في انجاز عمليات بذر الحبوب [حيث ارتفعت المساحات المبدورة إلى حوالي 1.254 ألف هكتار] فإن قطاع الزراعات الكبرى واجه صعوبات بسبب النقص الذي شهدته مختلف الجهات على مستوى كميات

(+4.5%) ولا سيما الصناعات الكيماوية (-43%) و الصناعات الغذائية (-17.5%) وصناعات النسيج والملابس والجلود والأحذية (-8.9%) والصناعات الميكانيكية والكهربائية (3.7%). في نفس المسار الانخفاض، فقد سجلت صادرات قطاع الطاقة تراجعاً بـ35.3% مقابل زيادة بـ30% بالنسبة لسنة 2008، وذلك بسبب تراجع الأسعار في السوق العالمية وقد انخفضت مبيعات النفط الخام بـ35% كما تراجعت صادرات القطاع المنجمي بـ56% مقابل ارتفاع بحوالي 127% في السنة الفارطة بسبب تقلص مبيعات الفسفاط -44.2% في الكمية و -69.6% في القيمة.

وكنتيجة لتراجع إنتاج وصادرات الصناعات المعملية، انخفضت واردات المواد الأولية ونصف المصنعة خلال سنة 2009 بـ21% مقابل ارتفاع بـ30.2% في السنة السابقة. واعتباراً لأهمية القطاع السياحي في بنية الاقتصاد الوطني فقد سجل عدد السياح الأجانب خلال كامل سنة 2009 انخفاضا بـ2.1% مقابل زيادة بـ4.2% في السنة السابقة ليتراجع إلى 6.9% ملايين ويعزى ذلك إلى تقلص وفود الأوروبيين (-8.8%) وخاصة الإيطاليين (-13.7%) والألمان (-7.3%) والفرنسيين (-3.6%) وعلى عكس ذلك شهدت وفود السياح المغاربة ارتفاعاً بـ7.9% نتيجة ازدياد عدد الليبيين (12.9%). ونتيجة لذلك انخفضت البيئات السياحية الجمالية بـ8.2% مقابل ارتفاع بـ2% السنة السابقة، وقد يشمل هذا الانخفاض جل المناطق السياحية، إذ تراوحت نسب التراجع بين 4.4% في منطقة تونس- زغوان و 10.3% في منطقة جربة-جرجيس كما سجل معدل الملء النسبي تقلصاً بـ3.7% مقابل زيادة بـ1.1% في سنة 2008 (-8.8%) في منطقة ياسمين الحمامات.

وبخصوص أسعار الاستهلاك، فقد سجل المؤشر العام لأسعار الاستهلاك العائلي في شهر ديسمبر 2009 ارتفاعاً بـ0.5% ويعود ذلك أساساً إلى زيادة أسعار المواد الغذائية والترفيه والثقافة (0.7%) لكل منهما، تبعاً خاصة لارتفاع أسعار السكر (11.7%) و زيت الزيتون (4.5%) والملابس والسكن (0.5%) لكل منهما لا سيما أسعار الإيجار (2.3%). وبحساب الانزلاق السنوي، بلغت زيادة المؤشر العام للأسعار 4.3% ويفسر هذا الارتفاع بارتفاع أسعار التغذية (7.2% مقابل 3.7 لسنة 2008) والترفيه والثقافة وغيرها (6.5% مقابل 2.2%).

ويبقى المؤشر العام للأسعار في حاجة إلى إعادة المراجعة حتى يبقى يعكس الغلاء الحقيقي للأسعار وخاصة منها المتعلقة بالمواد الأساسية كالغذاء والصحة والسكن والتعليم...

الأمطار، حيث تسبب هنا في تقلص المراعي الخضراء وأصبح المربون يواجهون صعوبات لتأمين حاجيات قطعانهم من المواد العلفية بسبب الاحتكار الذي ينتعش في مثل هذه الظروف. وبخصوص قطاع الأشجار المثمرة، فقد سجل إنتاج زيت الزيتون انخفاضا محسوسا إذ بلغ 150 ألف طن مقابل 160 ألف طن في الموسم السابق.

وبالنسبة لقطاع تربية الماشية، فلئن سجل إنتاج الحليب الطازج ارتفاعاً بـ3.7% فإن الكميات المجمعة انخفضت بـ1% مما سبب تقلص إنتاج الحليب المعقم بـ3.5% مقابل ارتفاع مبيعات الحليب الصالح للشرب بـ1%. وبخصوص قطاع الصيد البحري وتربية الأسماك، فقد انخفض الإنتاج بحوالي 1% ليتراجع إلى 93 ألف طن وشمل الانخفاض خاصة الصيد الساحلي (-4%) والصيد الجري القاعي (-5%) وعلى مستوى المبادلات التجارية مع الخارج، تراجعت واردات الحبوب خلال سنة 2009 إلى حوالي 23.1 مليون قنطار مقابل إنتاج جملي بـ25.3 مليون قنطار وقد شمل تقلص الكميات الموردة كل أنواع الحبوب، ولا سيما الشعير (حوالي 66 ألف طن مقابل 510 آلاف في السنة السابقة).

أما صادرات زيت الزيتون فإنها سجلت خلال سنة 2009 انخفاضا ملموسا لتبلغ 142 ألف طن (بقيمة 533 مليون دينار) مقابل 169 ألف طن (بقيمة 759 في سنة 2008). وتبعاً لتقلص مستوى الإنتاج وتواصل ارتفاع الاستهلاك الوطني، انخفضت صادرات منتجات البحر، خلال سنة 2009 بحوالي 20% في الكمية و 23.5% في القيمة لتتراجع إلى حوالي 16 ألف طن و 182 مليون دينار.

وبصفة جمالية فقد سجل الميزان الغذائي مع الخارج، في سنة 2009 فائضا بحوالي 48 مليون دينار مقابل عجز بـ751 دينار في السنة السابقة وذلك نتيجة تراجع الواردات بنسق أسرع من الصادرات أي -39.1% و -11.8% على التوالي. وتبعاً لذلك ارتفعت نسبة تغطية الواردات بالصادرات لتبلغ 103% مقابل 71.1% قبل سنة.

وبخصوص النشاط الصناعي، الأكثر تأثراً بتداعيات الأزمة المالية العالمية فقد تراجع المؤشر العام للإنتاج الصناعي إلى حدود شهر نوفمبر 2009 بـ3.5% (ضعف التراجع المسجل في سنة 2008)، وشمل هذا المسار التراجعي على حد سواء الصناعات المعملية (-2.9%)، والطاقة (-3.2%) والمناجم (-23.4%) ويعزى تراجع إنتاج الصناعات المعملية إلى تراجع صناعات النسيج والملابس والجلود والأحذية (-18.2%) وصناعات مواد البناء والخزف والبلور (-4.6%) وعلى عكس ذلك تتقدم الإنتاج في قطاع الصناعات الكيماوية (+31.2%). وبالنسبة لصادرات الصناعات المعملية، فقد تراجعت خلال سنة 2009 بـ13.7% مقابل ارتفاع بـ19.8% في العام السابق وشمل هذا الانخفاض كل القطاعات ما عدا الصناعات المختلفة

القمة العربية بين خطورة الوضع والقرارات الهزيلة

أنظمة ارتهنت للامبريالية العالمية الانخراط في نهج المقاومة أو الممانعة فإننا نطلب منها أن تتخذ مواقف تحفظ ماء الوجه من قبيل سحب "المبادرة العربية للسلام" أو مراجعة "السلام كخيار استراتيجي"، خاصة وأن هذه الأنظمة جوبهت بعد اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة (قبل القمة)، والذي وفر غطاء سياسيا لسلطة محمود عباس لمفاوضات غير مباشرة والتأكيد على الاستعداد للتفاوض مع حكومة نتانيا هو رغم تصريحاتها وإجراءاتها، جوبهت هذه القرارات بمزيد من التصعيد كبناء "كنيس الخراب" وتهجير آلاف الفلسطينيين من الضفة الغربية وهدم المنازل بدعوى عدم قانونيتها وانتزاع الأراضي و بناء المزيد من المستوطنات. فكان الرد خجولا لا يزيد إلا في عزلة هذه الأنظمة أمام الجماهير العربية ويعمق الشعور بعجزها عن لعب أي دور فعال في صراع هذه الأمة ضد أعدائها .

ومما يشد الانتباه في هذه القمة هو المشروع الذي تقدم به عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية بعنوان "رابطة الجوار العربي" الذي يضم الدول العربية وإيران وتركيا وأثيوبيا والذي قد يكون تمهيدا لإنهاء الجامعة العربية واستبدالها بفضاء سياسي آخر يحتل فيه الكيان الصهيوني موقعا إذا ما عدل سياسته لاحقا بما يشجع دعاة التطبيع على رفع أصواتهم عاليا للانفتاح على هذا الكيان وحتى دمج في هذا الفضاء البديل. بهذا الشكل واجهت القمة العربية القضايا الساخنة والمشاريع الصهيونية الخطيرة. فكم من مرة سنقبل فيكم التعازي أيها "القادة العرب"؟

انعدت في خضم الاعتداءات الصهيونية على القدس القمة العربية الثانية والعشرون في مدينة "سرت" الليبية. وكان من المفترض أن تتخذ إجراءات جديّة تجاه التصعيد الصهيوني في الأراضي العربية سواء كان ذلك على المقدسات أو على الأراضي أو على التركيبة الديمغرافية العربية من خلال التهجير .

ورغم النداءات الملحة من قبل فصائل المقاومة أو من قبل أحزاب المعارضة أو من قبل المنظمات غير الحكومية العربية بأن تكون قرارات القمة على غير العادة نظرا لخطورة الوضع المنذر بالانفجار ونظرا لخطورة المشروع الصهيوني الذي يمكن أن تتضرر منه حتى بعض الأقطار العربية المحيطة بفلسطين مثل الأردن فإن ذلك لم يحصل. ولعل ضعف الرد ولا جديته يكشف عن حالة التخاذل المتواصلة فلقد تمخضت القمة عن قرار بتخصيص قرابة 68 مليون دولارا "دعما" للقدس وهو مقدار هزيل إذا ما قارناه بما خصصه الكيان الصهيوني (13 مليار دولارا) لتغيير وجه القدس ومحو هويتها العربية في سياق فرض واقع جديد، إضافة إلى كون هذا المال سيواجه بعراقيل وموانع "إسرائيلية" لوصوله وكذلك هو مشروط بالمصالحة الفلسطينية وهو ما يجعل القرار مدعاة للسخرية في حجمه وفي صعوبة تنفيذه. ثم إن القدس (المدينة والمقدسات) في حاجة لقرارات سياسية تحميها من مخاطر المشروع الصهيوني أكثر من المال (رغم أهمية المال شرط أن يكون إسنادا للموقف السياسي الصارم). ولئن كنا لا نطلب من

تطبيع متواصل

انعقد ايام 19 و20 و21 من شهر ماي الجاري بالعاصمة الاسبانية مدريد مؤتمر في اطار مشروع "ترسميد3". و من بين اهداف المشروع المعلنة "تعزيز الوظيفة الاستشارية للهيئات العاملة في الحقول الاقتصادية والاجتماعية في الفضاء الأورومتوسطي". و"دعم الحوار وتوثيق علاقات الجوار المبنية على التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي". وحدد المشروع "الفئات المستهدفة" وهي :

- الممثلون الكبار للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة.
- المنظمات المهنية الحرفية: النقابات العمالية ومنظمات ارباب العمل والجمعيات التعاونية وقطاع الزراعة والصيد البحري واخرى منظمات المجتمع المدني.
- ممثلو السلطة التشريعية.
- الخبراء في مجال علم الاجتماع والاقتصاد واساتذة جامعيون متخصصون بمسائل اقتصادية وحرفية وبالعلاقات الدولية ولاسيما سياسة الجوار الأوروبية والشراكة الأوروبية المتوسطية .
- وشارك في اللقاء الاخير قرابة الـ50 شخصا مثلوا وفودا من الكيان الصهيوني ومصر والجزائر والاردن ولبنان والمغرب والسلطة الفلسطينية وتونس التي ترأس فدها مبعوث عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتجدر الإشارة الى انه من بين المنظمات الاعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التونسي يوجد الاتحاد العام التونسي للشغل و الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والجمعية المهنية للبنوك والجامعة التونسية للتأمينات والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري.

الانتخابات العراقية بين الاحتلال الأمريكي والأطماع الإيرانية

تولي المالكي لرئاسة الحكومة) والتحالف مع "المجلس الإسلامي الأعلى" بقيادة عمار الحكيم الذي كان على صراع دائم معه. ولكن الصدر دخل "بيت الطاعة" مجرورا بالتأثير العقائدي وبسلطة المراجع الدينية الإيرانية خدمة للمشروع الإيراني. وفي نفس الاتجاه تحول نوري المالكي إلى مدينة "قم" الإيرانية لبحث تشكيل التحالف الشيعي لمواجهة نتائج الانتخابات.

وإدراكا منه لحجم الحضور الإيراني في الساحة السياسية والاجتماعية وقدرة الأجهزة الأمنية الإيرانية على التحكم في الدواليب العامة بالعراق بما في ذلك الإدارة والاقتصاد فإن إيباد علاوي سعى إلى إحراز رضی النظام الإيراني فزار طهران لبحث توليفة سياسية يرضى عنها الإيرانيون ولكن بضوء أمريكي. وقد تكون هذه التوليفة مدخلا لتقاسم نفوذ يرضى الطرفين بدل الصراع الذي قد يتحول إلى صدام تستفيد منه القوى الوطنية العراقية وفي طليعتها المقاومة المسلحة. قد يحدث هذا التقاهم رغم التلويح الأمريكي باستخدام القوة ضد إيران في ملف البرنامج النووي الإيراني ورغم استعراض القوة الذي تقوم به إيران استعدادا لكل الاحتمالات. غير أن هذا المسعى للوصول إلى تفاهات ترضى الطرفين يصطدم بالجشع الذي أبدته أطراف اللعبة الانتخابية ومحاولتها الاستئثار بالحكم من خلال تطويع "الدستور" وقراءته بما يخدم مصلحة كل طرف أو من خلال التلويح باللجوء إلى القوة في اتجاه حسم الأمور وهو ما يرشح الوضع إلى إلهاب العراق من جديد بمحرقة التفجيرات التي يدفع ثمنها الشعب العراقي.

جرت مؤخرا الانتخابات العراقية في ظل الاحتلال وفي محاولة لإيجاد مخارج للمأزق الأمريكي من خلال إضفاء شرعية مفقودة على عملاء انحصروا نفوذهم في "المنطقة الخضراء".

وقد شكلت الانتخابات مرة أخرى فرصة لتجاذبات تحكمها مصالح القوى التي تريد أن تكون فاعلة في العراق بما تقتضيه مصالحها الخاصة كالامبريالية الأمريكية وإيران الساعية إلى التحول إلى قوة إقليمية في المنطقة. هذه التجاذبات عرفت التنافر الحاد أحيانا والالتقاء أحيانا أخرى. وقد استمرت التجاذبات خلال الانتخابات واحتدت بعد الإعلان عن نتائجها .

وما سجلته الانتخابات الأخيرة هو تحول مجموعات سياسية سنوية من موقف المقاطعة سابقا إلى المشاركة راهنا تحت تأثير السعودية المرتبطة هي بذاتها بالتأثير الأمريكي. وقد كان إيباد علاوي واجهة لهذه المجموعات مقدما نفسه على أنه الخيار العلماني المنحرف من الطائفية. هذه المجموعات السنوية التي ظلت متارجحة بين تأييد المقاومة الوطنية دون الانخراط فيها وبين الانخراط في اللعبة السياسية التي يراها الاحتلال الأمريكي وتوفر لها إيران الغطاء السياسي. هذا التحول أثر في موازين القوى فأفرز تقوفا نسبيا للمجموعات السنوية الملتحفة بعباءة العلمانية لاستمالة قطاعات هامة من الشعب العراقي المكتوي بنار الصراع الطائفي فراح إيباد علاوي يؤكد في حملته الانتخابية على "علمانيته" تسويقا لنفسه ولقائمه الانتخابية المدعومة أمريكيا. لكن هذا التحول النسبي في موازين القوى لا يحجب حقيقة أخرى يدركها علاوي نفسه وهي حجم المجموعات السياسية الشيعية في العراق والتي غذى النظام الإيراني النزعة الطائفية لديها حين استشعر خطورة هذا التحول. وفي هذا السياق عبرت صحيفة "جمهورية إسلامي" عن الموقف الرسمي الإيراني قائلة: "حري بالأحزاب الشيعية العراقية أن تتحلّى بالمسؤولية في التعامل مع نتائج الانتخابات... والتحدي يفرض تحالف الأحزاب الشيعية لتشكيل الوزارة والسيطرة على البرلمان". فهذا النظام يتعامل مع الشأن العراقي على أنه جزء من الشأن الإيراني فراح يمارس كل ضغوطاته من أجل تشكيل المشهد السياسي العراقي وفق مصالحته في علاقة بالنزعة الهيمنية المتنامية لديه وفي علاقة أيضا بالصراع مع الامبريالية الأمريكية من أجل بسط النفوذ على المنطقة برمتها أو تقاسم النفوذ عبر تفاهات سرية وحتى علنية تلعب فيها سوريا والسعودية دور الوسيط. ولقد تجلى هذا المسعى الإيراني لجمع المكونات السياسية الشيعية وإذكاء نعرتها الطائفية في جرّ مقتدى الصدر إلى اللعبة السياسية في ظل الاحتلال وجرّه أيضا إلى جبهة المالكي (رغم اعتراض مقتدى الصدر على



وثيقة عن المؤتمر الدولي حول المقاومة السياسية العراقية (خيخون) إسبانيا من 18 إلى 20 جوان 2010

وأظهرت تقديرات مجموعة من المؤسسات الدولية المرموقة أن احتلال البلاد قد كلف ما يناهز مليون قتيل مع مليوني جريح ومعوق. ووفق بيانات للأمم المتحدة فقد وصل عدد الضحايا العراقيين خلال الفترة ما بين 2005 و2006 إلى أكثر من مائة شخص يوميا قتلوا على يد فرق الموت المتواطئة مع السلطات العراقية الجديدة وكذا مع قوات الاحتلال بشكل مباشر أو غير مباشر. وتم اعتقال 40.000 عراقي رسميا من طرف القوات الأمريكية والنظام الجديد. كما خلف الرعب والقمع حركة نزوح لم يعرف تاريخ العراق المعاصر لها مثيلا: فمنذ بداية غزو العراق تحول ما يناهز خمسة مليون عراقي إلى نازحين داخل وطنهم أو لاجئين في الخارج، وفقا لإحصائيات الأمم المتحدة. ويعتبر العراق أكبر بلد في العالم من حيث عدد الأشخاص الذين أجبروا على مغادرة منازلهم، بمعدل 16 في المائة من مجموع السكان، وهو أعلى معدل على مستوى العالم. بالنسبة لهؤلاء العراقيين فالعودة إلى منازلهم هو أمر غير وارد.

أما على مستوى الداخل فالانتخابات لا تعطي الأمل بتحسين وضعية مافئات تسوء يوما بعد يوم منذ سنة 2003. فالعراق الذي كان يصنف كأحد أغنى البلدان في العالم والذي كان يتوفر على عدد كبير من الكفاءات المهنية، أصبح اليوم يسجل تدهورا كبيرا على مستوى التعليم والصحة وسوء الخدمات كتوفير الماء الصالح للشرب أو الكهرباء، هذا بالإضافة إلى عدم احترام حقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية. وقد حصل العراق اليوم على المرتبة الرابعة كأفسد بلد في العالم: لا أحد يعلم أين ستنتهي مداخيل النفط، الذي يعتبر القطاع الإستراتيجي الذي دخل في عملية خصخصة تدريجية، ذلك أن الطبقة السياسية التي فرضها المحتل تؤسس لحكم أقلية تعمل على إضفاء شرعية على سرقاتها وحلها لمؤسسات عمومية وذلك بفرضها تشريعات رجعية تلغي مفهوم المواطنة وتخضع حياة الرجال والنساء في العراق لحالة من الاستبداد والاستسلام.

وأمام هذا المشهد أصبح مشروع استرجاع سيادة العراق مرتبطا بشكل حتمي بإعادة البناء الديمقراطي والشامل لمؤسساته. فالاحتلال العسكري لا يفضي إلى نظام خاضع للوصاية أو إلى بلد منقسم إلى مناطق خاضعة

ستتظم الحملة الإسبانية لمناهضة الاحتلال ومن أجل سيادة العراق الملتقى الدولي العام والوحدوي الأول لأهم تيارات المقاومة العراقية التي تجمع بين مشروعها الرامي إلى الاستعادة الكاملة لسيادة العراق ومشروع إعادة بناء مؤسساته بشكل شامل وديمقراطي وغير طائفي. وسيعقد هذا الملتقى، الذي يهدف إلى الدفع بمسلسل تقارب الحقل المناهض للاحتلال وتسهيل انفتاحه على المجتمع الدولي، بمدينة خيخون خلال الفترة ما بين 18 و20 جوان 2010 تحت شعار "المؤتمر الدولي للمقاومة السياسية العراقية". وتتزامن هذه المبادرة مع بداية السنة الثامنة لاحتلال العراق وخلال رئاسة إسبانيا الدورية للاتحاد الأوروبي.

لا يدل الإغفال الإعلامي للقضية العراقية ومحاولة طمسها وتغييبها على تحسن الأمور أو قرب نهاية الاحتلال فالشعب العراقي يواجه مرحلة أساسية في مستقبله القريب. فالانتخابات التشريعية التي جرت في 7 مارس في محاولة لتعزيز قدرة العراق على تولي زمام الأمور وذلك في أفق انسحاب شامل للقوات الأمريكية سنة 2011. وعلى غرار الاستحقاقات السابقة لن تشارك القوى المناهضة للاحتلال في الانتخابات المقبلة لاعتبارها غير شرعية ولكنها لن تتدخل في موضوع المشاركة الجماهيرية في هذه الانتخابات.

لقد عرض الاحتلال العراق لمنطق التقسيم الاجتماعي. فالاحتلال بدل أن يأتي بالديمقراطية السياسية للعراق كما وعد في سنة 2003، حمل إلى السلطة الرسمية شخصيات ومنظمات طائفية مرتبطة بالمحتلين أو الدول المجاورة دون أن تكون لها أي مشروعية. كما أن هدفا ليس تمثيل الشعب أو حماية حقوق مجموعة أو أخرى بل خدمة لاجندات خارجية مادامت تحصل من ذلك على مكاسب كبيرة. المقبل ليس من المتوقع أن تؤول نتائج هذه الانتخابات الحالية سوى إلى تعزيز العملية السياسية العاجزة والفاشلة وعكس الصراع الدائر بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران للسيطرة على العراق بدل فسخ المجال للشعب العراقي ليعبر عن إرادته بشكل ديمقراطي. وتدور المواجهات الأكثر حدة داخل حقل القوى المتعاونة مع المحتل. ويرى الرأي العام العراقي أن الاعتداءات التي ارتكبت منذ الصيف الماضي في بغداد وباقي المدن العراقية هي نتيجة لصراع محتدم بين المجموعات الطائفية (مع تورط مباشر لقوات الأمن أو اتخاذها موقفا سلبيا) التي تحل خلافاتها السياسية على حساب حياة مئات العراقيين الأبرياء.

يوسف حمدان، رئيس الحزب الشيوعي العراقي
اتحاد الشعب
-أسماء الحيدري، ناشطة في مجال حقوق الإنسان
-عصام الجبلي، خبير نفطي ووزير النفط السابق
(1987-1990)

وينظم اللقاء بالتعاون مع مركز دراسات الاستقلال
الذي سيكون ممثلاً في شخص الدكتور خالد المعيني، مدير
المركز.

وسيحضر خلال هذا اللقاء أيضاً شخصيات وممثلون
لمنظمات أمريكية وأوروبية كـ هانز فون سبونيك ورامزي
كلارك، وأخرى من العالم العربي حيث سيكون ذلك بمثابة
فرصة رائعة لاستعادة أو مد الأواصر بينها وبين المنظمات
العراقية.

وعلى هامش الرئاسة الإسبانية الدورية للإتحاد
الأوروبي سيتم استغلال حضور هؤلاء القادة السياسيين
والإجتماعيين من أجل اقتراح حوار مباشر مع السلطات
الإسبانية والمجموعات السياسية الإسبانية والأوروبية

الحملة الإسبانية

لمناهضة الاحتلال ومن أجل سيادة العراق

* من خلال مذكرة نشرت يوم الاثنين 24 ماي من
قبل مكتب رئاسة الوزارة الأولى التي يشغلها نوري المالكي،
أعلنت الحكومة العراقية المعنية أنها ستطلب من الحكومة
الإسبانية منع عقد المؤتمر. وطالبت الحكومة بحظر اللقاء
بسبب مشاركة مطلوبين من قبل الحكومة المعنية بسبب
دعمهم وتمويلهم للعنف، على حسب تعبيرها. ويبدو أنّ
السلطات العراقية المتعاونة مع الاحتلال قد تطالب بتسليمها
المشاركين العراقيين.

** حزب العمل الوطني الديمقراطي سيشارك في
اشغال المؤتمر وسيوفي قرآء "الإرادة" بأهم نتائجها.



لتأثير الدول المجاورة لتسهيل الإستغلال التام لثرواته
ومستقبله. فالشعب العراقي يريد استرجاع سيادته الكاملة
واستعادة إرث الماضي المتمثل في مجتمع مندمج وحيوي
وحازم بالرغم من تاريخه المعاصر الأليم. إنه المشروع
الذي تجسده المقاومة العراقية وترغب في تحقيقه والذي
يهدف لقاء "خيخون" إلى تحقيقه في إطار مناخ من الثقة
والحرية.

إن التيارات الديمقراطية المناهضة للاحتلال تتقارب
مع بعضها البعض بشكل بطيء لكن حتمي. فمذ سنة 2007
تأسست الجبهات الأربع التي تدور في فلكها أغلب
المجموعات المقاومة، فقد تقدم التنسيق بينها دون أن يتجسد
ذلك في وحدة عسكرية. وعقب انتهاء المرحلة الأولى
للمواجهة العسكرية مع المحتلين، عقدت المرجعيات السياسية
والمدينة حواراً حول البرنامج والاستراتيجية المشتركة وحول
ضرورة عقد لقاء سواء داخل العراق أو خارجه، وهو هدف
أساسي لمستقبل العراق للوصول إلى حل ديمقراطي وشامل
للأزمة التي خلفها الاحتلال.

إنه روح ملتقى خيخون (إسبانيا)، وهو الموعد الذي
التزم به أهم ممثلي الهيئات السياسية العراقية المناهضة
للاحتلال: الجبهة الوطنية والقومية والإسلامية (الجناح
السياسي لجبهة الجهاد والتحرير والخلاص الوطني)، هيئة
علماء المسلمين (التي تم اختيار أمينها العام، الشيخ حارث
الضاري، ممثلاً سياسياً لجميع الفصائل العسكرية لجبهة
والتغيير)، والشيخ جواد الخالصي الأمين العام للمؤتمر
التأسيسي العراقي الوطني، وكذا مجموعة من القادة الوطنيين
الأكراد والمتقنين القادمين من المنفى وثلة من الناشطين
المدنيين والممثلين لمختلف الطوائف، ورجالاً ونساء
سيذكرون الدور الأساسي لهذه المجموعة خلال التاريخ
المعاصر للعراق:

-الدكتور خضير المرشدي، الأمين العام ممثل الجبهة
الوطنية القومية الإسلامية
-الشيخ الدكتور بشار محمد الفيضي، الناطق الرسمي
باسم هيئة علماء المسلمين العراقية وعضو الامانة العامة
للهيئة
-الشيخ علي الجبوري، الأمين العام للمجلس السياسي
للمقاومة العراقية
-المرجع الديني الشيخ جواد الخالصي، الأمين العام
للمؤتمر التأسيسي العراقي الوطني
-هيفاء زكنة، كاتبة عراقية مقيمة بالمملكة المتحدة
-الشيخ احمد الغانم، الأمين العام لمجلس عشائر
العراق العربية في الجنوب
-الشيخ أرشد زيباري، الأمين العام لحزب العدل
العراقي

بالخصوص) وكذلك الأموال السخية التي أغدقتها حكومات تلك البلدان على القطاع المالي (بنوك، شركات تأمين) وبعض قطاعات الإنتاج (صناعة السيارات والبناء والأشغال العامة) التي مرت ولا تزال تمر بصعوبات كبيرة جراء الأزمة المالية والإقتصادية التي انطلقت منذ منتصف عام 2007. فالمال العام استعمل أساسا لإنقاذ رأس المال الذي ينطلق عليه المثل الشعبي التونسي "داخل في الربح خارج من الخسارة".

وحسب جريدة لوفيقارو الصادرة يوم 2010/05/9 فإن دول منطقة الأورو مطالبة باقتراض ما لا يقل عن 980 مليار أورو هذه السنة لمجابهة العجز في ميزانياتها وتسديد ديونها.

II إجراءات معادية للكادحين وللفقراء

المؤسسات المالية الرأسمالية في تلك البلدان من جهة والبنك الأوروبي الذي تهيمن عليه ألمانيا وفرنسا وهما تملكان على التوالي 27,9 و 21 من رأس مال هذا البنك) من جهة ثانية والمفوضية بين بلدان الإتحاد الأوروبي تقتضي أن لا يتجاوز عجز الميزانية نسبة 3% وأن لا يتعدى الدين العمومي 60% من الناتج الإجمالي الداخلي.

من جهة ثانية مارست المفوضية الأوروبية ضغوطات عديدة على كافة الدول لجبرها على الحد من عجز الموازنة والتخفيض من الدين العمومي والهدف واضح وهو تسديد ديون البنوك أصلا وفوائض في الأجل المحددة حتى ولو أدى الأمر إلى إتخاذ إجراءات تقشفية تستهدف الشعب الكادح.

1) في فرنسا أعلن الوزير الأول اليميني عن التخفيض في ميزانية التصرف 10% (ما يقابل 800 أو 900 أورو) وعدم تعويض كافة الموظفين الذين سيحالون على التقاعد فيما تستعد الدولة إلى مراجعة نظام التقاعد بأكملها.

الحكومة الفرنسية تهدف إلى "إدخال" 95 مليار أورو في ظرف 3 سنوات والتخفيض من نسبة عجزها تدريجيا من سنة 2010 إلى سنة 2013 .

2) أما الحكومة اليمينية الإيطالية برئاسة برلسكوني فإنها قررت التخفيض من الإنفاق العمومي بـ 26 مليار أورو (أي 56 مليار دينار) في ظرف سنتين إلى أن يتراجع عجز الميزانية في نهاية 2012 إلى الحد المسموح به أي (3%) . وستشهد القطاعات الإجتماعية وخاصة قطاع الصحة العمومية تراجعاً في ميزانيتها وفي المقابل ستخفف الدولة من الأداءات على أصحاب الثروات أساسا.

3) وفي إيرلندا سارعت الحكومة منذ فيفري 2009 إلى الترفيع في الأداءات الموظفة على العمال ورواتب الموظفين بنسبة 7,5 ثم قررت التخفيض في أجور الموظفين بنسب

استأثر الوضع في اليونان باهتمام صناعات القرار الإقتصادي والسياسي في بلدان الإتحاد الأروبي والولايات المتحدة والدوائر المالية العالمية من بنوك ومضاربين وبروصات نتيجة الأزمة المالية والإقتصادية الجادة التي لم تعرف البلاد لها مثيلا والتي وضعت البلاد على عتبة الإفلاس والإنهيار .

الاهتمام باليونان لم يكن نتيجة ذلك العامل وحده ولا بسبب برنامج " الإنقاذ" الذي أعده الإتحاد الأروبي وصندوق النقد الدولي فقط بل نتيجة لذلك بموجة الاحتجاجات المتواصلة التي ردت بها الطبقة العاملة اليونانية وعموم الكادحين في هذا البلد على الإجراءات التقشفية التي اتخذتها حكومة بابا ندريو " الاشتراكية الديموقراطية " .

لكن ما حدث في اسبانيا جاء ليؤكد أن باقي البلدان الأروبية وخاصة بلدان منطقة الأورو (وعددتها 16 دولة) ليست في مأمن من الإنهيار المالي والإقتصادي ولا من الانفجار الإجتماعي.

الأزمة اليونانية كان لها الفضل في كشف الأوضاع الإقتصادية والمالية الحقيقية التي تعيشها دول منطقة اليورو وهي أكبر شريك اقتصادي لتونس.

أما الإجراءات التي اتخذتها حكومات البلدان التي سنأتي عليها تحت ضغوطات الدوائر الرأسمالية والمالية منها بالخصوص جاء ليثبت أن الحكومات "الإشتراكية الديموقراطية" تختلف جوهريا عن الحكومات اليمينية عندما يتعلق الأمر بالطرف الإجتماعي الذي يجب أن يتحمل الأزمة .

I / انخراط المالية العمومية

السمة المشتركة الأولى لفرنسا وإيطاليا وإيرلندا وإسبانيا والبرتغال هو ارتفاع نسبة الدين العمومي وعجز الموازنة مقارنة مع الناتج الداخلي الخام كما نتبته الأرقام المولية والتي وقع ضبطها في نهاية 2009

البلد	نسبة الدين العمومي مقارنة مع الناتج الداخلي %	نسبة عجز الميزانية مقارنة مع الناتج الداخلي %
اليونان	124,9	13,9
فرنسا	83,6	8
اسبانيا	64,9	9,8
البرتغال	85,8	8,5
إيرلندا	77,3	11,7
إيطاليا	118,2	5,3

مع الملاحظة أن القواعد المتفق عليها تضخم الدين العمومي مرده بالأساس الإنفاق الهام في القطاعات غير المنتجة وغير الإجتماعية (قوات مسلحة، بوليس،

وينتظر أن تتخذ الحكومة الإسبانية بإجراءات لادخال مرونة على التشغيل وتسهيل طرد الأجراء حتى ترفع في نسب اقتصادها.

III/ مسؤولية ألمانيا وفرنسا في الوضع المتردي الذي تعيشه بلدان منطقة الأورو.

تلعب ألمانيا وفرنسا دورا أساسيا في الاتحاد الأوروبي وخاصة في دوائره الاقتصادية والمالية بحكم وزن كل واحدة منهما الاقتصادي في أوروبا وفي العالم وبحكم هيمنتها على البنك المركزي الأوروبي.

وكثيرا ما ينسق هذان البلدان مواقفهما في دوائر القرار الأوروبية لفرض القرارات أو المواقف التي تقدم مصالحهما على بقية البلدان الأوروبية.

وقد استغلت ألمانيا العملة الأوروبية وتوسيع الإتحاد الأوروبي لبيسط نفوذها وهيمنتها على اقتصاديات العديد من البلدان خاصة الأوروبية كاليونان وبلدان أوروبا الشرقية والوسطى وطورت ألمانيا صادراتها حيث أصبحت تمثل 50% من دخلها الاجمالي الخام وذلك أولا بالضغط على كلفة الإنتاج عبر تجميد الأجور وضرب الحقوق الاجتماعية للأجراء فالأجور لم ترتفع في ألمانيا إلا بـ 15.8% من سنة 2002 إلى سنة 2008 في حين أنها ارتفعت بـ 35.9% في باقي بلدان الإتحاد وثانيا عبر تحطيم القطاعات المتجة في البلدان الأوروبية الأقل نموا.

ولقد اعتبر محللون ومراقبون موضوعيون أن انهيار المالية العمومية لعديد البلدان الأوروبية يعود السبب فيه للسياسة الاقتصادية والمالية العدوانية لألمانيا بالدرجة الأولى وفرنسا بالدرجة الثانية.

فأروبا تمثل السوق الأولى لرؤوس الأموال الألمانية الصناعية والفلاحية والمالية.

ويؤكد المحللون أن العملة الأوروبية الموحدة التي فرضت على البلدان الأوروبية الأقل نماء من ألمانيا وفرنسا حرمت تلك البلدان من أن تطور تنافسيتها وذلك بالتخفيض من عملتها لو حافظ كل بلد على عملته الوطنية.

تترواح من 5% و20% كالتخفيض من المنح الإجتماعية) المنح العائلية ومنحة البطالة (فضلا عن التخفيض من الاستثمارات العمومية ونفقات التصرف كل ذلك بهدف أن يتراجع عجز الميزانية إلى 3% في أفق 2014

4) وفي البرتغال التي تقوده حكومة " اشتراكية ديموقراطية" بزعامة جوزي سوكراتاس ولنفس الغرض (التخفيض من عجز الميزانية تديريجيا من 8.5% حاليا إلى 2.9% في سنة 2013) تقرر ما يلي :

- خصخصة مؤسسات عمومية

- الترفيع في الأداءات

- التخفيض من الاستثمار العمومي

- تجميد أجور الموظفين إلى نهاية 2013

- تعويض متقاعدين إثنين بانتداب جديد واحد

5) وفي إسبانيا قررت الحكومة "الإشتراكية الديمقراطية" برئاسة خوزي لويس زاباتيرو يوم 5/12 " إقتصاد" 50 مليار أورو بين 2010 و2013 منها 40 مليارا ستخصم من ميزانية الدولة المركزية واتخذت الحكومة الإجراءات اللاشعبية التالية :

* سيقع تعويض 10 متقاعدين من الوظيفة العمومية بانتداب واحد فقط علما وأن 13000 موظفا عموميا يحالون على التقاعد سنويا في إسبانيا

* الترفيع في الأداءات المباشرة وغير المباشرة ومنها الأداء على القيمة المضافة من 16% إلى 18% مما سينجر عنه تدهور للقدرة الشرائية وتضخم مالي وارتفاع في الاسعار

* الترفيع في سن التقاعد من 65 إلى 67 سنة.

* تجميد رواتب الموظفين العموميين بداية من جوان 2010 إلى نهاية 2013 وهذا الأجراء يستهدف 2.5 مليون من الموظفين العموميين.

وتضاف هذه الإجراءات إلى إجراءات أخرى سبق الاعلان عنها وتتمثل في :

• إلغاء العمل بالترفيع الآلي في جريات التقاعد

• إلغاء منحة المولود الجديد

• إلغاء مساعدات اجتماعية أخرى

مذكرين بأنهم ليسوا مسؤولين عن الأزمة وأنهم لم يكونوا من المضاربين مطالبين في النهاية باستقالة الوزير الأول.

وأعلنت النقابات الإسبانية عن قرارها بخوض إضراب عام يوم 2010/6/8.

الأجراء الإسبان يسبغون على خطى رفاقهم اليونانيين. ونعقد أن أوروبا ستدشن مرحلة جديدة من النضالات العمالية التي تقودها القوى اليسارية الجذرية من أحزاب عمالية ثورية ونقابات مناضلة.

هذه القوى ستلعب دورا هاما في الحياة السياسية في تلك البلدان وستكسر الإستقطاب الثنائي السياسي القائم في العديد من البلدان الأوروبية بين أحزاب يمينية مفضوحة وأحزاب "اشتراكية" ديمقراطية ليس لها من "الاشتراكية" إلا الاسم .

أن حكومة ميركل تتبع خطى الإشتراكين الديمقراطيين الألمان وقبلهم حكومة كول من أجل أن تصبح ألمانيا قوة عالمية كبرى .

ألمانيا وفرنسا وجدتا نفسيهما مضطرتين أمام استفحال الأزمة في اليونان والبرتغال وإسبانيا وغيرها من البلدان أن تبلورا برنامج إنقاذ بـ750 مليار أورو لمجابهة كل الاحتمالات ولكي تستطيع أن تهيمنها على منطقة الأورو وتلعب دورا مؤثرا في الاتحاد الأوروبي.

واشترطتا أن تخضع بلدان الاتحاد الأوروبي التي يهددها الإفلاس لمؤسسات الاتحاد الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي التي تهيمنان عليها.

IV / فرحة في بروكسال وواشنطن وغضب في الشارع الإسباني

لا أحد يشك أن كل بلدان منطقة اليورو أصبحت تخضع إلى سلطة المفوضية الأوروبية والبنك الأوروبي والكل يجمع حتى الصحافة اليمينية على أن القرارات المتخذة التي أتينا عليها جاءت نتيجة ضغوطات رأس المال المالي الأوروبي والأمريكي وصندوق النقد الدولي.

ولقد سارعت المفوضية الأوروبية والحكومة الأمريكية للتعبير عن فرحتهم إزاء ما اتخذته الحكومة الإسبانية من إجراءات لا شعبية . فلقد عبر " أولي ران " المفوض الأوروبي (عن سعادته بتلك الإجراءات التي تتجه في المسار الصحيح).

واعتبر صندوق النقد الدولي أن ما أقرت الحكومة الإسبانية هو (أحسن طريق لتدعيم ثقة الأسواق المالية العالمية).

أما الأجراء ومنظماتهم النقابية فقد اعتبروا أن الإجراءات المتخذة من قبل حكومة زاباتيرو وضعت إسبانيا تحت الحماية وأشاروا بأصبع الاتهام إلى كل من ألمانيا وفرنسا مؤكدين أنهما التان فرضتا على الحكومة الإسبانية اتخاذ تلك الإجراءات وحددا لها الأرقام التي يجب بلوغها والأجل التي يجب أن تحقق فيها.

النقابات والأحزاب اليسارية الإسبانية ترى أن الإجراءات لن تساعد على النهوض بالاستهلاك وبالتالي بنمو الدخل الإجمالي وكما أنها لن تغير في شيء من نمط التنمية الذي لا يزال يعتمد على القطاع العقاري وهو منطلق أزمة إسبانيا. وتؤكد تلك القوى الإجتماعية والسياسية أن إسبانيا لن تتوصل إلى التقليل من عجزها ولا من الحد من البطالة التي بلغت نسبتها 20%.

وكرر فعل على مجال سياسة الحكومة الإسبانية خرج آلاف الموظفين للشوارع الإسبانية للتظاهر والاحتجاج

بأسناني

بأسناني،

سأحمي كلّ شبر من ثرى وطني

بأسناني.

ولن أرضى بديلا عنه

لو عقلت

من شريان شرياني.

أنا باق

أسير محبتي .. لسياح داري،

للندی .. للزنيق الحاني.

أنا باق

ولن تقوى عليّ

جميع صلباني

أنا باق

لأخذكم .. وأخذكم .. وأخذكم

بأحضانني

بأسناني

سأحمي كلّ شبر من ثرى وطني

بأسناني

توفيق زياد

بريدكم وصل:

نخصص هذا الركن لمتابعة مراسلاتكم للإرادة :

رسالة مؤثرة كتبتها الرفيقة "شرارة" والتي توقفت عن الكتابة منذ زمن بعيد ولكن مطالعتها للإرادة أيقظت فيها الرغبة في الكتابة والتعبير عن الرأي من جديد نحن نعتز بصدافتك ونتعهد لك بأننا سنهتم في الأعداد القادمة بقضية التعليم التي ألححت عليها.

الرفيق أيمن تطرق في مراسلته لضرورة التأكيد على الموقف المبدئي من قضية توظيف الدين في السياسية، واعتبر أن أي غموض في هذا الأمر قد يجر إلى تلغيم أي عمل مشترك مع أطراف لا ترى مانعا من ذلك. ونحن نطمئن الرفيق إلى أن الحزب له موقف واضح من هذه المسألة، فالإيمان بآثاره يؤكد على احترام العقيدة الدينية لكل المواطنين وحرصه على حماية حرية ممارسة المعتقد، فإنه لا يقبل تحت أي ظرف أن يقع استعمال العقيدة الدينية لخدمة أهداف سياسية من قبل أي كان، وهو يحرص دائما على إضفاء الطابع المدني لأي نشاط سياسي باعتباره جهدا بشريا قابلا للتقييم والنقد والمراجعة.

نشكر الرفيقة "تور" على تعازيها للحزب في فقد المناضل المؤسس دغبوج العابدي ونجدد العهد على المضيّ قدما على درب النضال والتضحية في سبيل قيم الحرية والعدل، ونعدك بأننا سنبقى للاستجابة لكل مقترحاتك المتعلقة بدورية الجريدة والتعمق في المواضيع التي تهتم الطبقة العاملة مثل تردي خدمات الصناديق الاجتماعية.

الإرادة " لسان حال حزب العمل الوطني الديمقراطي " موقع " الإرادة " : www.hezbelamal.org/alirada البريد الإلكتروني : alirada@hezbelamal.org

للإشتراك في قائمة مراسلات الحزب

ارسل رسالة فارغة موضوعها **SUBSCRIBE**

إلى aliradainfo-request@listas.nodo50.org

وأخيرا نرحب بالصديق ماهر ونشكره على الاهتمام بالإرادة ونقد ما تقدمه فنحن نعتز بالنقد والتنبيه إلى النواقص تماما مثلما نقدر التثمين والاستحسان، نعدك يا ماهر بالاهتمام أكثر بالجهات، ولكن نفضل أن يتم ذلك انطلاقا من مراسلات جهوية ومحلية، كما نعدك بدراسة مقترحاتك حول ضرورة اشتغال الجريدة على ركن للترفيه وآخر للرياضة.